الأمم المتحدة

TD/L.423

Distr.: Limited
26 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨(ج) من جدول الأعمال

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نموٍ وتنمية مستدامين وشاملين للجميع

المائدة المستديرة الرابعة
التصدي للتحديات الإنمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة

الأونكتاد الثالث عشر

المعقود في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- تناولت المائدة المستديرة قضايا سياساتية في خمسة مجالات اعتُبر أن لها أهمية حاسمة في تعزيز التحول الهيكلي وتحقيق التنمية في البيئة العالمية الجديدة. وتمثلت هذه القضايا في الزراعة والأمن الغذائي، وتعبئة الموارد المحلية، وتدعيم الابتكار العلمي والتكنولوجي، وإنشاء بنية أساسية للنقل تكون قادرة على التكيف مع تغير المناخ، وإمدادات الطاقة. وكان الحدث فرصة لوزراء الحكومات وكبار المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة لمناقشة التحديات الإنمائية المستمرة والناشئة التي تواجهها البلدان النامية، والوقوف على الخيارات السياساتية المتاحة للتصدي لهذه التحديات. وجرى التسليم بوجه عام بأن البلدان النامية تحتاج في مواصلة التنمية المستدامة إلى تغيير هيكلي وتحول في قدراتها الإنتاجية. غير أن ثمة تحديات ضخمة يتعين التغلب عليها، وهي تختلف باختلاف البلدان والمناطق.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- ويوجد توافق عام في الآراء بشأن أهمية مواصلة العمل على تعبئة الموارد من أجل تحقيق التحول الهيكلي. ومن شأن هذا أن يؤدي أيضاً إلى تحسين إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، والمساهمة في تحسين ملكية البلدان للسياسات والحيز السياساتي وحيز التحرك المالي. واتفق فريق الخبراء على التحديات المتعلقة بالهياكل الأساسية، وبخاصة في حالة أفريقيا. وجرى التسليم أيضاً بأن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أهمية حاسمة في تعبئة الموارد الضرورية. غير أنها ليست بلسماً شافياً؛ فالتمويل لا يزال يشكل تحدياً.

٣- وأبرز المشاركون أهمية دفع القطاع الزراعي وتنميته. ولوحظ على نحو خاص استمرار تهميشه ونقص قدرته التنافسية وأنشطته المضيفة للقيمة. وثمة عوامل أخرى غير أسعار الأغذية أثرت على الأمن الغذائي، واستحقت بالتالي المزيد من الاهتمام. وتضمنت هذه العوامل الطلب المتزايد على الأغذية، وتنوع أنماط الاستهلاك، والآثار المناوئة لتغير المناخ، وتدهور الموارد الطبيعية، والكوارث الطبيعية، والجفاف، والمجاعات. وينبغي أن يكون الأمن الغذائي جزءاً من جدول أعمال إنمائي عالمي.

٤- وأعرب الخبراء عن أهمية النمو الأخضر وضرورة تحري المزيد من الفعالية في أساليب استخدام الطاقة والموارد الطبيعية.

٥- واتفق الخبراء على أن التحديات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وضعف القدرة الإنتاجية واستمرار الفقر وارتفاع معدلات البطالة - وبخاصة بين الشباب والعاملين خارج قطاع الزراعة - تشكل حواجز رئيسية أمام التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تزيد من توجهها نحو التنمية من أجل دعم النمو الشامل والمستدام.

٦- وحتى في البلدان الغنية بالموارد المعدنية، لا تزال الزراعة تشكل قطاعاً رئيسياً، وبخاصة لمعيشة السكان المحليين. وقد أُعدت برامج دعم متكاملة في بعض البلدان مثل بوتسوانا، وفرت موارد لخفض معدلات البطالة وتطوير الهياكل الأساسية.

٧- وتأثرت تنمية القدرة الإنتاجية والتحديث التقني تأثراً كبيراً بتعقد قواعد التجارة الدولية. وذُكرت قواعد المنشأ، والسياسات المتصلة بالاستثمار، والمعدلات القصوى للرسوم الجمركية على أنها التحديات الرئيسية التي تؤثر على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

٨- ودعا الخبراء الشركاء في التنمية إلى الوفاء بتعهداتهم المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق توسيع نطاق المعونة من أجل التجارة وتضييق الفجوات بين المعونة المسلَّمة وما سبق التعهد به. ولا بد من اتباع نهج متكامل يهدف إلى تعزيز التحول الهيكلي في تنمية القدرات الإنتاجية.

٩- واقتُرح نهج قطاعي للتصدي للتحديات المتصلة بالتحول الهيكلي، شمل سد الثغرات المسببة للفقر، ومواصلة تنمية الإدماج الاجتماعي، وتنويع الإنتاج والصادرات، وتوليد القيمة المضافة، والأمن الغذائي. وجرى التسليم بما لتوصيات الأونكتاد من أهمية حاسمة للتصدي

للتحديات المستمرة وتحسين النظم الإنتاجية المحلية، وبخاصة التعليم التقني والمهني، والهياكل الأساسية واللوجستيات، والابتكار والجودة، وتوجيه الأسواق. وعلاوة على ذلك، شكل تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوسيع مفهوم الصناعة، والتماس مستوى أعلى من التكامل بين القطاعات قضايا أساسية. ومن المهم أيضاً تمكين النظم القانونية المحلية من تحقيق التنمية الصناعية. وتحقيقاً للاستدامة الحضرية والريفية، من الضروري تعزيز النمو الإقليمي، والأعمال التجارية الزراعية، واستخدام التكنولوجيا الملائمة.

١٠- واعتُبر التعلم والتحديث التكنولوجيين من الأمور الضرورية للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق التحول الهيكلي، والاقتصاد الأخضر، والنمو والتنمية الشاملين. واعتُبرا من الشروط الأساسية للتصدي لبعض التحديات المترابطة في مجالات مثل الأمن الغذائي، وتغير المناخ، واستهلاك الطاقة وإنتاجها، والنقل المستدام. وهما ضروريان لزيادة الإنتاجية وتحسين الميزة التنافسية التجارية.

١١- ولاحظ جميع الخبراء الحاجة الماسة إلى إيلاء الأولوية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتهم الوطنية للتنمية، فضلاً عن بناء القدرة التكنولوجية والمؤسسية لإتاحة التسخير الفعلي للعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التصدي للتحديات الخاصة بظروفهم الوطنية. وشملت مجالات العمل ذات الأولوية التي حددها عدد من البلدان تنمية رأس المال البشري، وبخاصة في الميدانين العلمي والتقني، بما في ذلك على المستوى الجامعي؛ ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما تبذله من جهود لانتقاء التكنولوجيات واكتسابها وتكييفها واعتمادها وتنمية المهارات؛ واستحداث التكنولوجيات الملائمة التي تلبي احتياجات الفقراء، وبخاصة في مجالي الزراعة والطاقة. وشدد عدة متكلمين على ضرورة زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها وسائل مهمة للتصدي للأزمة الغذائية. ودعوا إلى إحداث زيادة كبيرة في الاستثمار - من القطاعين العام والخاص - في البحوث الزراعية والتنمية الزراعية، مع إيلاء اهتمام خاص لما تحتاج إليه زراعة الحيازات الصغيرة.

١٢- ويشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار مسألة مشتركة بين عدة قطاعات، تتطلب بالتالي نهجاً نظامياً مشتركاً بين القطاعات إزاء تصميم السياسات. واستمع المشاركون إلى عرض قدمه معالي السيد خوسيه أوركويسو ماغيا، وزير الإنتاج في بيرو، بشأن استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو الذي أجرته الحكومة بمساعدة الأونكتاد. وكان الغرض الرئيسي من الاستعراض هو الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار كاستراتيجية رئيسية فيما يبذله البلد من جهود للحد من الفقر، وإنشاء الوظائف، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وتحويل اقتصاده من اقتصاد يركز بكثافة على تصدير السلع الأساسية الأولية إلى اقتصاد متنوع يعتمد اعتماداً كثيفاً على المعرفة. وتضمن استعراض العلم والتكنولوجيا والابتكار عدداً من التوصيات التي أخذتها الحكومة مأخذ الجد. وأعربت حكومة بيرو عن تقديرها للأونكتاد على مساعدته في هذا الاستعراض.

١٣- وأشاد المندوبون بالأونكتاد لاتخاذه هذه المبادرة المهمة، وشجعوا الأونكتاد على مواصلة عمله بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك عن طريق مثل هذه الاستعراضات التي تجتذب اهتمام العديد من البلدان النامية والتي لها أهمية حاسمة في التغلب على التحديات العديدة المستمرة والناشئة التي تواجهها البلدان النامية. كما دعوا الأونكتاد إلى بذل المزيد من الجهود لنشر أعماله في هذا المجال.

١٤- وعقب عرض موجز لجغرافية إندونيسيا واتجاهاتها الاقتصادية والديمغرافية الأخيرة، ركز السيد بامبانغ سوسانتونو، نائب وزير النقل في إندونيسيا، على السياسات الوطنية الجاري تطبيقها بالاستناد إلى ست ممرات للتنمية. وتعتمد هذه الممرات على زيادة روابط النقل على ثلاثة مستويات: داخل الجزر، وفيما بين الجزر، وعلى المستوى الدولي. ومن المهم تلبية الطلب المتزايد على المركبات الخاصة، من دراجات نارية وسيارات خاصة على السواء، غير أن هذا أدى إلى ارتفاع التلوث الحضري وزيادة الازدحام المروري. واعتُمد عدد من التدابير للتغلب على تلك التحديات، بما في ذلك نظم حافلات سريعة، وخطوط سكك حديدية حضرية، والترويج لتحويل وسائل النقل العام إلى العمل بالغاز، ونظم النقل الذكية لجمع الرسوم ومراقبة حركة السير، واستخدام المركبات التي لا تعمل بمحركات، وواحد من أكثر التدابير قبولاً يتمثل في تحديد أيام خالية من السيارات، تُفتح فيها الشوارع أمام المشاة والدراجات. ومن الأمور الضرورية لإجراء التحول في قطاع النقل تعبئة الموارد ودور الحكومة في ضمان توفير الأموال عن طريق مشاركة القطاعين العام والخاص، وذلك لتحقيق المزيد من روابط النقل.

١٥- وقال فريق الخبراء إن من الضروري الترويج للنمو الأخضر. وقد وضعت رئاسة المكسيك لمجموعة العشرين هذا الموضوع على رأس جدول أعمالها، ولم يقتصر هذا على بلدان مجموعة العشرين وإنما شمل بلداناً أخرى.

١٦- وتضمنت التحديات المستمرة المشتركة بين العديد من البلدان النامية الموقع الجغرافي، والنمو الحضري، وضرورة تحسين الهياكل الأساسية لشبكة النقل الرئيسية، والشواغل البيئية. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، من الضروري تعزيز الابتكار والبحث العلمي بغية دعم أكثر البلدان ضعفاً، وبخاصة الدول الصغيرة. ويدعو هذا إلى إدماج الركائز البيئية والاقتصادية والاجتماعية في تصميم استراتيجية عالمية للتنمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي التقريب بين هذه الركائز المؤسسية والتنسيق بين المنظمات الدولية لضمان الشرعية.

١٧- وكان الأداء الاقتصادي لأفريقيا مثيراً للإعجاب حتى عام ٢٠٠٨. فقد كانت التحويلات أعلى من المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي بعض الحالات، نبعت التدفقات من بلدان نامية أخرى. ونظرت المائدة المستديرة في الدروس المستفادة من الأزمات الأخيرة وتأثيرها على أفريقيا، وبخاصة تقوية الاعتماد على السلع الأساسية الأولية قبل الأزمات. وكان من الممكن أن ينعكس اتجاه هذا الوضع لو أن التحول الهيكلي قد حدث في وقت مبكر.